التقرير السنوي
لأنشطة "سمكس"

2024

SMEX

التقرير السنوي

كلمة المدير التنفيذي 3

1. الرؤية 5

2. الرسالة 5

3. التحوّل الاستراتيجي والتخطيط للأعوام 2025-2027 5

01 صناعة المعرفة من أجل الدفاع عن الحقوق

1. تحالف الحقوق الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الرسالة 7

1.1 الإنجازات المُحقّقة أمام مجلس الإشراف في "ميتا" 7

1.2 حملات التحالف من أجل التغيير الفعلي 8

2. المناصرة في زمن الحرب 9

02 كيف خدمنا مجتمعنا في عام 2024

1. حماية المساحة المدنية الرقمية: مختبر رصد التهديدات في "سمكس" 11

1.1 منصّة دعم السلامة الرقمية من "سمكس": دعم مباشر للأفراد والمنظّمات المعرّضين/المعرّضة للخطر 11

1.1.1 المنصّات والقضايا 13

1.1.2 النطاق الجغرافي 13

1.1.3 الجودة والأثر 13

2. التحليل الجنائي الرقمي: الاستجابة للتهديدات المستجدّة بدعمٍ قائمٍ على الأدلّة 14

2.1 رؤى واتّجاهات نوعية 14

2.2 مختبر التدقيق الجنائي الرقمي 14

3. التدريب حول الأمن الرقمي 16

المحتويات:

03 الكتابة تحت النار

1. النشر في زمن الحرب 18

1.1 المواضيع التحريرية 18

1.2 قرّاؤنا 19

04 بناء حركة مستدامة للحقوق الرقمية

1. خبز ونت 2024: الحقوق الرقمية في زمن الحرب | تجارب من خطّ المواجهة الرقمي 21

1.1 مساحةٌ للكلام وبناء الاستراتيجيات 21

1.1.1 اثنا عشر موضوعاً رئيسياً للنقاش 22

1.1.2 ماذا تعلّمْنا من فعالية "خبز ونت" في عام 2024؟ 22

2. إعداد دفعة جديدة من قادة الحقوق الرقمية في غرب آسيا وشمال أفريقيا 23

2.1 زمالة "سمكس" كأداة لبناء الحركات الهادفة 23

2.2 نبذة عن الزملاء للعام 2024 23

2.3 تأمّلات من زمالة مريم الشافعي لعام 2024 24

3. تمويل المبادرات المجتمعية: منح فرعية لتعزيز النضال من أجل الحقوق الرقمية واستدامته بجانبه المحلّي.. 26

3.1 صندوق مسارتك 2025: التصدّي لظاهرة قمع محتوى الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية من خلال الوصول الرقمي 27

3.2 صندوق الحقوق الرقمية لمنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا: استجابة محلّية سريعة 28

كلمة ختامية 30

كلمة المدير التنفيذي

عام 2024 لم يكن النضال من أجل حقوقنا الرقمية منفصلاً عن الواقع السياسي في منطقتنا. وكجزءٍ لا يتجزّأ من هذا الواقع المُعاش، أصبحت الفضاءات الإلكترونية تعكس التجارب على أرض الواقع، فالمنصّات الرقمية هي البديل الوحيد أمام الناس للتعبير عن آرائهم/نّ الشخصية والسياسية، في ظلّ إسكات الأصوات المُعارِضة في الشوارع والساحات العامّة.

تُخلّف المراقبة وأشكال التحيّز الخوارزمي والرقابة المفروضة على المنصّات آثاراً أشدّ في منطقتنا، إذ تُقيّد العمل المحفوف بالمخاطر الذي يُمارسه الناشطون/ات والصحافيون/ات والمجتمع المدني. وقد أظهرت الإبادة الجماعية الجارية في غزّة مدى أهمّية الفضاءات الرقمية في توثيق جرائم الحرب والانتهاكات، وحشد التضامن الدولي، وسرد روايتنا. لكنّها في الوقت نفسه فرضت قيوداً جديدةً على الوصول إلى الإنترنت وحرّية التعبير، في ظلّ تراجُع المساءلة من جانب شركات التكنولوجيا العالمية. وفي خضمّ هذه التحدّيات، تبقى رسالتُنا ثابتة: **الدفاع عن الحقوق الرقمية وتعزيزها في غرب آسيا وشمال أفريقيا.**

أصبح نضالُنا من أجل تحسين الحقوق الرقمية منبراً للتفاوض حول موازين القوى. واليوم، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، علينا أن نُقوّي حركتنا ونرسم مداخل استراتيجية لتحقيق التغيير. ومن أجل تحقيق ذلك، تلتزم "سمكس" بالسعي إلى تعزيز المساءلة واحترام **حرّية التعبير والخصوصية** في أوساط شركات التكنولوجيا والحكومات.

كشف عام 2024 عن تحوّلٍ جماعي نحو المطالبة بتقنياتٍ أفضل تخدم من هم في أمسّ الحاجةِ إليها، إذ بدأ عددٌ متزايدٌ من الناس يطرحون أسئلةً نقدية عن دور التكنولوجيا في حياتهم، مُدركين المخاطر المترتّبة على استغلال البيانات.

عملنا على مدار العام على بناء شبكةٍ من المفكّرين/ات والصحافيين/ات والباحثين/ات والطلّاب والناشطين/ات المحلّيين/ات الذين أحدثوا التغيير ضمن سياقاتهم المحلّية، انطلاقاً من احتياجات مجتمعاتهم. ونشعرُ ببارقة أملٍ كبيرٍ عند رؤية التحالفات والشراكات الناجحة والمستدامة.

وهنا، لا بدّ من التوقّف عند الفعّالية السنوية التي تُنظّمها "سمكس" تحت عنوان "خبز ونت" والتي كانت وما زالت تؤدّي دوراً محورياً في جمع المئات من أبرز المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في هذه المنطقة. يُقدّم لنا هذا الحدث فرصةً لمدّ جسور التواصل وسدّ الثغرات بين مختلف النضالات والمجتمعات، ممّا يؤكّد أنّ النضال من أجل الحقوق الرقمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا السياسية والاجتماعية والحقوقية الأوسع نطاقاً.

يتضمّن هذا التقرير لمحة موجزة عن الاستراتيجيات التكيّفية والالتزامات التي شكّلت عناوين عمل "سمكس" خلال سنة 2024. ولم تكن هذه الجهود لتُنجز لولا التفاني المستمرّ لفريق العمل، ولولا الدعم المتواصل من شبكة الشركاء والمنظّمات المحلّية والحاصلين على المنح الفردية والأفراد الذين ندين لهم بهذا الزخم الذي حقّقته منظّمتنا بفضل وقوفهم إلى جانبنا في سعينا إلى النهوض بواقع الحقوق الرقمية في المنطقة.

لا يخلو الطريق أمامنا من التحدّيات. ولكن، من خلال التضامن والصمود والعمل الجماعي، يمكننا مواصلة السعي من أجل إرساء مشهدٍ رقمي تُحترم فيه حريّاتنا وحقوقنا.

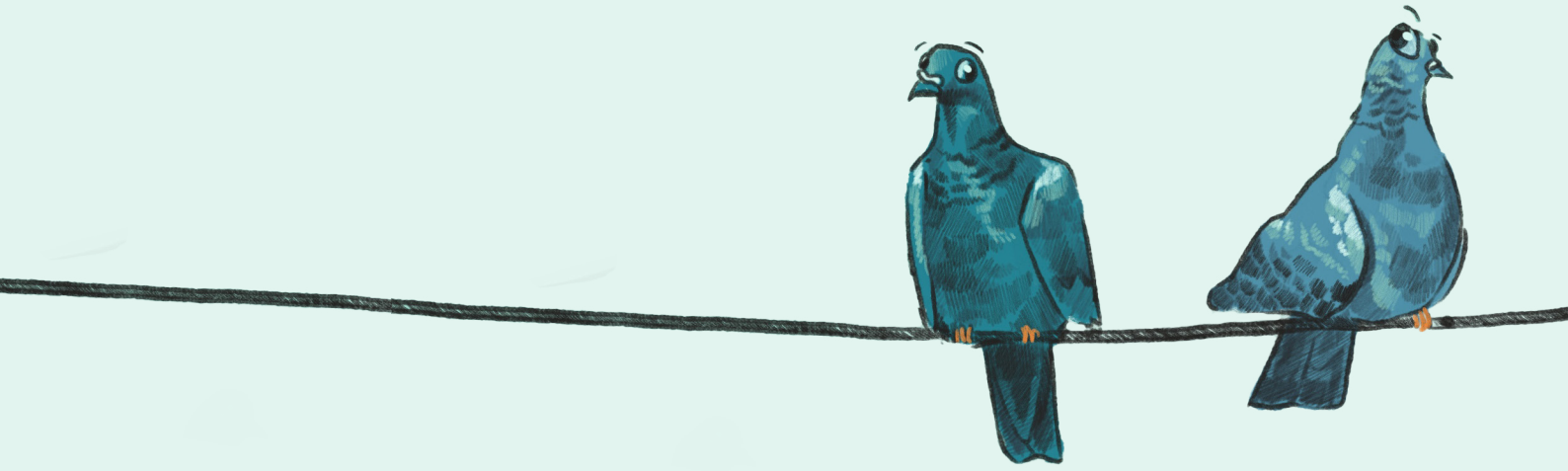

الرؤية

تتمثّل رؤيتُنا في أن يتمكّن جميع المقيمين في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، وكذلك المغتربين، من الوصول إلى الإنترنت وخدمات الأجهزة المحمولة والفضاءات الشبكية الأخرى، والتفاعل معها بطريقةٍ آمنة، بعيداً عن أيِّ خوفٍ من الرقابة أو المراقبة أو أيِّ تداعياتٍ سلبية.

الرسالة

تعمل "سمكس" على تعزيز حرّية التعبير والحقّ في الخصوصية في غرب آسيا وشمال أفريقيا من خلال نشر الأبحاث والتقارير، ورصد سياسات الحكومات وشركات التكنولوجيا، وحماية سلامة مُستخدمي الإنترنت وأمنهم/نّ، والتعاون مع الناشطين/ات على صعيد المنطقة للحفاظ على فضاءٍ رقميّ أكثر أماناً.

التحوّل الاستراتيجي والتخطيط للأعوام 2025-2027

في مطلع العام 2024، أجرت "سمكس" سلسلةً من عمليات التقييم الداخلي والتخطيط الاستراتيجي استعداداً للأعوام الثلاثة المقبلة. وأتاحت هذه الجلسات للفريق إجراء تقييم نقديّ للتهديدات الناشئة في منظومة الحقوق الرقمية وتحديد أفضل السُبل للتصدّي للنفوذ والتأثير المتزايد لشركات التكنولوجيا العاملة في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. ونتيجةً لهذه التحليلات، أطلقت "سمكس" خطّتها الاستراتيجية الجديدة للفترة الممتدّة بين عامي 2025 و2027، والتي تُركّز فيها على حقّين أساسيّين من حقوق الإنسان: الحقّ في الخصوصية والحقّ في حرّية التعبير، بناءً على هدفين استراتيجيّين:

الهدف 1: تعزيز المساءلة واحترام حرّية التعبير في أوساط شركات التكنولوجيا والحكومات.

الهدف 2: تعزيز حماية الخصوصية الرقمية وتوسيع نطاق الوصول إلى الأمن الرقمي لمختلف المجتمعات في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، طوّر الفريق "نظرية تغيير" شاملة توضّح آلية إحداث التحوّل خلال السنوات الثلاث المقبلة وتُحدّد المسارات الأساسية لتحقيق التأثير المنشود. وانطلاقاً من هذه الأُسُس، أعدّت "سمكس" خطّة العمل السنوية لتنظيم آلية تطبيق الاستراتيجية وتوجيه عملها خلال العام 2025 وما بعده.

01

صناعة المعرفة من أجل الدفاع عن الحقوق

تؤمن "سمكس" أنّ أيّ خطوة فعّالة في مجال المناصرة والدفاع عن الحقوق يجب أن تستند إلى معرفةٍ موثوقة ومُتاحة وحديثة. وفي عام 2024، أصبحت منتجاتنا البحثية أدوات أساسيةً للمجتمع المدني، وصانعي السياسات، والمدافعين/ات عن الحقوق الرقمية الذين يُحاولون مواجهة التهديدات المتزايدة للحرّيات على الإنترنت في غرب آسيا وشمال أفريقيا. نشرنا 14 تقريراً بحثياً حول مجموعة من القضايا البالغة الأهمّية، بدءاً من القمع الرقمي، مروراً بحوكمة البيانات، وصولاً إلى إدارة محتوى على منصّات التواصل الاجتماعي.

التقارير البحثية

- موجز حول تعامل شركة "ميتا" مع كلمة "شهيد".
- رصد الاتّجاهات السائدة في سياسات الإشراف على المحتوى المتعلّق بالصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.
- الدراسات المتواصلة حول قمع المحتوى الفلسطيني والتفاوت في سياسات الإشراف على المحتوى المتعلّق بغزّة والمحتوى المرتبط بأوكرانيا.
- دعم أربعة زملاء باحثين وتقديم مساهمات بحثية استراتيجية لحملاتٍ مثل "مسارُنا" وجهود المناصرة، بما في ذلك دوائر التعلّم ضمن مبادرة "أصواتُنا، مستقبلُنا"(OVOF).

1. تحالف الحقوق الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MADR)

1.1 الإنجازات المحقّقة أمام مجلس الإشراف في "ميتا"

حقّق التحالف إنجازين بارزين في حماية حرّية التعبير المشروعة على منصّات "ميتا". في الحالة الأولى، تحدّى الحظر الشامل المفروض على استخدام المصطلح العربي "شهيد". وفي رأيٍ استشاريّ واسع الانتشار بشأن سياسات المحتوى، خلُص مجلس الإشراف في "ميتا" إلى أنّ نهج المنصّة حيال هذا المصطلح "يُقيّد حرّية التعبير بشكل كبير وغير متناسب"، مؤيّداً الآراء التي قدّمها كلّ من "سمكس" وأعضاء آخرين في التحالف ضمن تقارير استشارية عامّة رُفعت بشكلٍ مُنسّق. وقد نُشرت ثلاثة من هذه المذكّرات، فشكّل القرار إنجازاً بعد سنواتٍ من المناصرة.

أمّا الإنجاز الثاني فجاء من خلال مراجعة مجلس الإشراف لعبارة "من النهر إلى البحر". وفي هذه الحالة أيضاً، قدّم التحالف مجموعةً من التقارير التي توضّح الأهمّية التاريخية والثقافية لهذه العبارة، مؤكّداً أنّها لا تُعبّر ضمنياً عن أيّ نوع من أنواع خطاب الكراهية. وفي القرار النهائي الذي أصدره المجلس، أشار إلى طروحات أعضاء التحالف، ومن بينهم "سمكس" و"أكسس ناو"(Access Now)و"المادّة 19"(Article 19)، ممّا يثبت أنّ تضافر الأصوات الإقليمية من شأنه أن يؤثّر في حوكمة المنصّات العالمية.

1.2 حملات التحالف من أجل التغيير الفعلي

عام 2024، شارك كلّ من "سمكس" وتحالف الحقوق الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قيادةِ عددٍ من الحملات المُؤثّرة أو دعمها، أبرزها:

- **حملة #أوقفوا_إسكات_فلسطين** التي سلّطت الضوء على التحيّز المنهجي في المحتوى، إذ تمكّنت مجموعات فلسطينية وعالمية للحقوق الرقمية من دفع كبار المسؤولين التنفيذيين في "ميتا" إلى مناقشة مسألة الرقابة المناهضة للفلسطينيين.

- **إصدار بيانات مشتركة أدانت استهداف البنية التحتية للاتّصالات في غزّة.** من خلال المقالات وشهادات الخبراء ورسائل المناصرة، ألقت "سمكس" الضوء على القيود المستمرّة التي تفرضها إسرائيل على قطاع الاتّصالات في غزّة (منها إبقاء شبكات الاتّصالات محصورةً بشبكات الجيل الثاني (2G) غير الآمنة لسنواتٍ عدّة)، وعلى العواقب الكارثية لانقطاع الإنترنت على السلامة والمساءلة وحرّية الصحافة. وقد دعت الحملة الحكومات وشركات الاتّصالات والهيئات الدولية إلى التحرّك لوقف عمليات قطع الإنترنت المتعمّدة في غزّة، والاعتراف بأنّ الاتّصال هو حقٌّ رقميّ أساسيّ.

- **تنظيم تحرّكات عامّة ضدّ مشروع "نيمبوس" ودور "غوغل" في تمكين المراقبة.** أكّدت هذه الحملة أنّ شركات التكنولوجيا ليست جهات محايدة. فتوفير البنى التحتية الرقمية الحيوية للجيش الإسرائيلي يسهم في تواطؤ شركات مثل "غوغل" و"أمازون" في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية. كانت الرسالة واضحة: يجب محاسبة شركات التكنولوجيا العالمية وإيقاف مشاركتها في الجرائم المرتكبة بحقّ الفلسطينيين في غزّة والضفّة الغربية.

- **دعم التحالف للعاملين في قطاع التكنولوجيا الذين فُصلوا من وظائفهم بسبب تعبيرهم عن آرائهم.** أعادت هذه الحملة صياغة القضية بوصفها أزمة حقوق إنسان عالمية تتجاوز حقوق العمل، كاشفةً عن تواطؤ الشركات في الجرائم الجماعية. ومن خلال رفع أصوات العاملين في قطاع التكنولوجيا ومنظّمات المجتمع المدني، طالبنا بمساءلة "غوغل" وسائر شركات التكنولوجيا التي تدعم الأعمال العسكرية الإسرائيلية، وبوقفٍ فوريٍّ لدورها في الجرائم المرتكبة ضدّ الفلسطينيين.

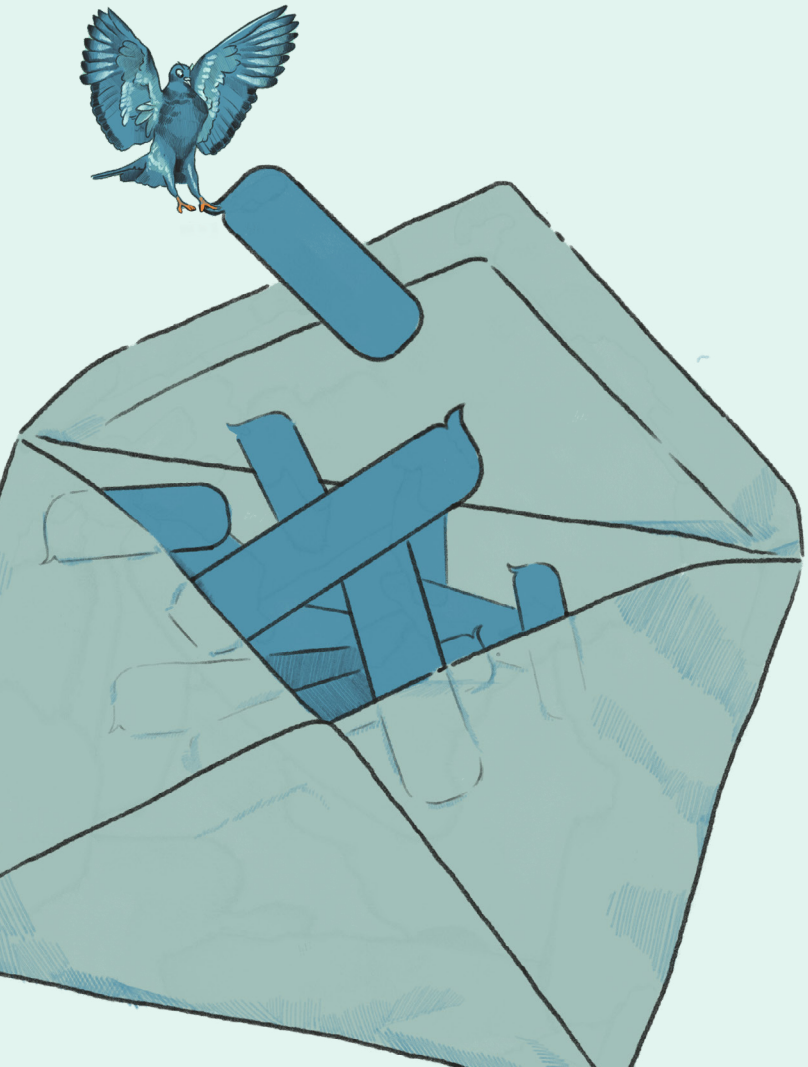

2. المناصرة في زمن الحرب

عندما اندلعت الحرب في لبنان في أيلول/سبتمبر 2024، استجابت "سمكس" فوراً، وأطلقت نشرةً بعنوان "الحقوق الرقمية في زمن الحرب" باللغتين العربية والإنكليزية، امتدّت على تسع إصدارات من 1 تشرين الأوّل/أكتوبر إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

تناولت هذه النشرات أبرز القضايا الملحّة في غزّة ولبنان: انقطاع شبكات الاتّصال، وانتشار المعلومات المضلّلة، وبرامج التجسّس، والأمن الرقمي. نُشرت هذه المقالات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وموقع "سمكس"، لتصل إلى أكثر من 36,327 مستخدماً عبر منصّات "ميتا"، مُساهمةً بذلك في إبقاء الناس على اطّلاعٍ حول المستجدّات في أوقات الأزمات.

نشرنا أيضاً 24 مقالة و14 مقطع فيديو للكشف عن تهديدات الأمن الرقمي التي يواجهها مُستخدمو الإنترنت في لبنان وفلسطين، والدعوة إلى وصولٍ عادلٍ إلى الإنترنت للجميع.

منذ اندلاع الحرب في غزّة ولبنان، واجه مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي، بمن فيهم الناشطون/ات والصحافيون/ات، إجراءاتٍ تعسّفية انتهكت حرّيتهم في التعبير عبر منصّات الاتّصالات، شملت حذف المنشورات، والحظر المظلّل(shadow banning)والإشراف على المحتوى، وتعليق الحسابات.

وطالبت "سمكس"، من خلال شبكاتها وتحالفاتها، أن تعتمد شركات التواصل الاجتماعي سياساتٍ أكثر عدالة، وأن تتّخذ تدابير فعّالة للحفاظ على اتّصال غزّة بالإنترنت. وقد عقد فريقنا المعني بالسياسات أكثر من خمسة اجتماعات مع "ميتا" و"تيك توك"، وصاغ أو وقّع بياناتٍ وعرائض عدّة، كما بذل جهوداً حثيثة للتصدّي لقرارات "ميتا" حين أدّت إلى قمع الأصوات الفلسطينية داخل غزّة وخارجها.

خلال سنة 2024، تلقّت منصّتنا المعنيّة بالسلامة الرقمية 708 حالات مرتبطة بالحرب في غزّة، و53 حالة أخرى متعلّقة بالحرب في لبنان. وشكّل الناشطون/ات والصحافيون/ات غالبية الحالات، بنسبة 36% و31% على التوالي. وبحلول نهاية العام، تمكّن فريقُنا من التدخّل ومعالجة نحو 51% من هذه الحالات بنجاح.

كذلك، سعت تدخّلاتنا إلى تجاوز حدود إصدار البيانات لتشكّل نموذجاً للعدالة الاجتماعية ضمن منظومة الحقوق الرقمية. ومن خلال ذلك، حاولنا توجيه المعنيّين، من صانعي السياسات وخبراء التكنولوجيا، للاعتراف بأنّ القمع الرقمي هو واقع يومي مُوثّق.

02

كيف خدمنا مجتمعنا في عام 2024

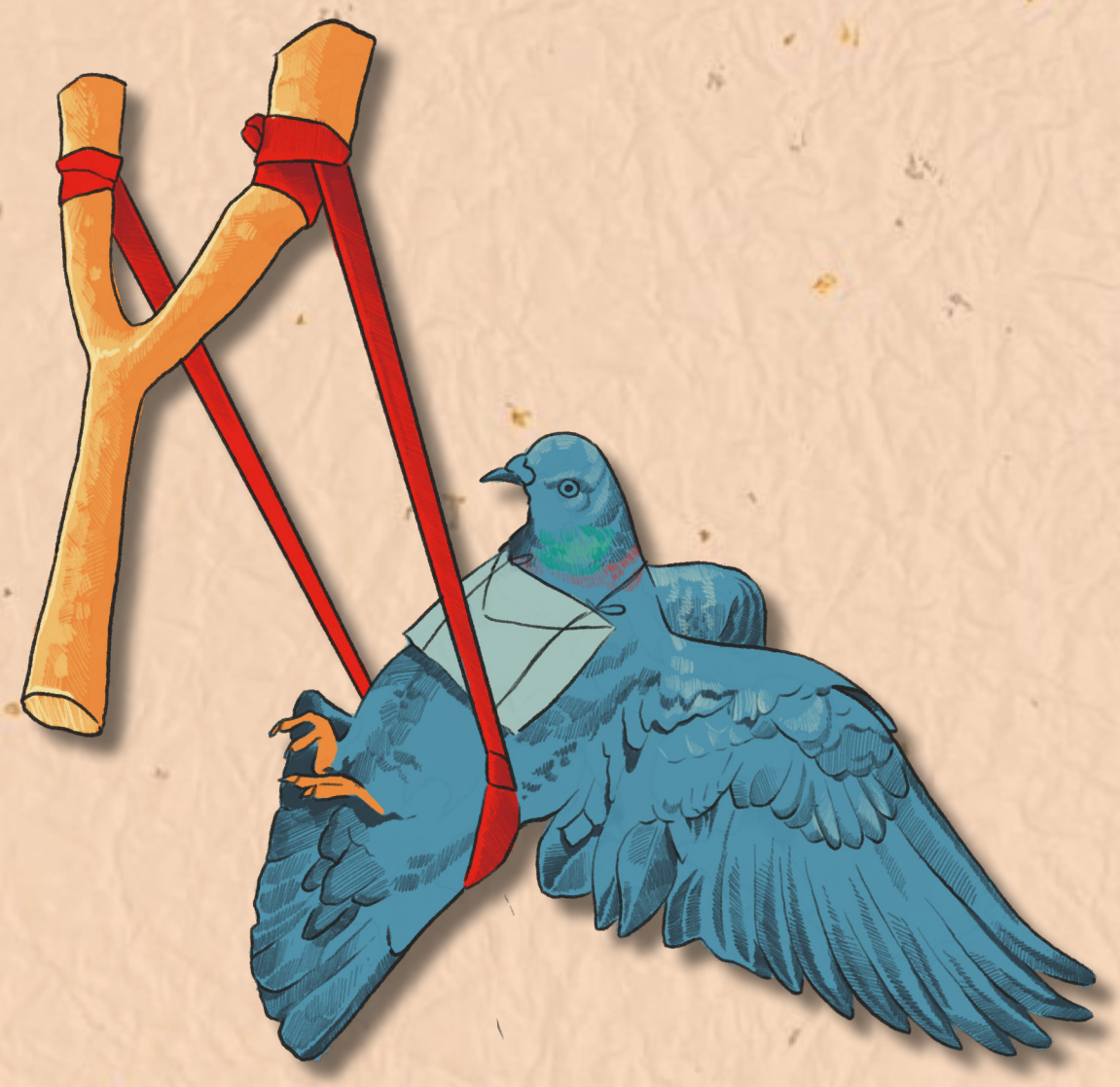

واصلت "سمكس" خلال عام 2024 عملها في الدفاع عن المساحات المدنية الرقمية وتوسيعها في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، من خلال اعتماد أساليب مختلفة كالدعم المباشر، والأبحاث الاستراتيجية، والدعوة إلى تغيير السياسات، وبناء التحرّكات الهادفة.

1. حماية المساحة المدنية الرقمية: مختبر رصد التهديدات في "سمكس"

مختبر رصد التهديدات في "سمكس" هو مبادرة تُعنى بالأمن الرقمي والاستجابة، وتقدّم مجموعةً من حلول الأمن السيبراني والسلامة الرقمية للمنظّمات والناشطين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان في غرب آسيا وشمال أفريقيا. ويضمّ **مختبر رصد التهديدات** ثلاث خدمات أساسية: **التدريبات/التقييمات في مجال السلامة الرقمية، ومنصّة دعم السلامة الرقمية، ومختبر التدقيق الجنائي الرقمي**.

1.1 منصّة دعم السلامة الرقمية من "سمكس": دعم مباشر للأفراد والمنظّمات المعرّضين/المعرّضة للخطر

قدّمت **منصّة دعم السلامة الرقمية** في "سمكس" دعماً فورياً ومُصمّماً بحسب السياق للصحافيين/ات والناشطين/ات ومنظّمات المجتمع المدني المعرّضين/ات/ة للتهديد في غرب آسيا وشمال أفريقيا. في عام 2024، عالجت **المنصّة 1,517 حالة** شملت مشاكل متنوّعة، من تعليق الحسابات واختراقها إلى قضايا مرتبطة بالإشراف على المحتوى، ما يعكس الحاجة المتزايدة إلى إرشادٍ متخصّص ومتاح لمواجهة تحدّيات الحقوق الرقمية. ومن بين هذه الحالات، أُحيل **578 طلباً** إلى التدخّل المخصّص والمباشر مع شركات التواصل الاجتماعي، بينما أُغلقت **1,314 حالة**، من بينها **565 حالة** عولجت بالكامل.

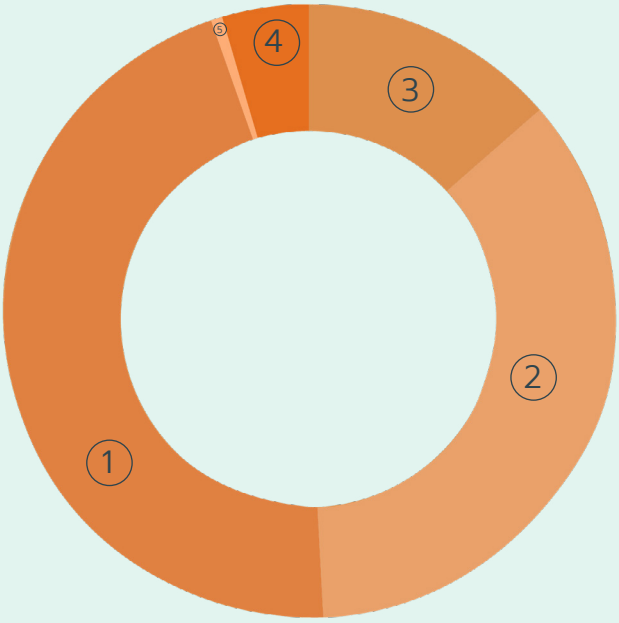

عدد الحالات حسب الهوية الجندريّة

1. **%45.6** رجال
2. **%35.5** نساء
3. **%13.7** لا ثنائي/مرن
4. **%4.7** هيئات/مؤسسات
5. **%0.4** غير مُفصح عنه

عدد الحالات حسب الفئة

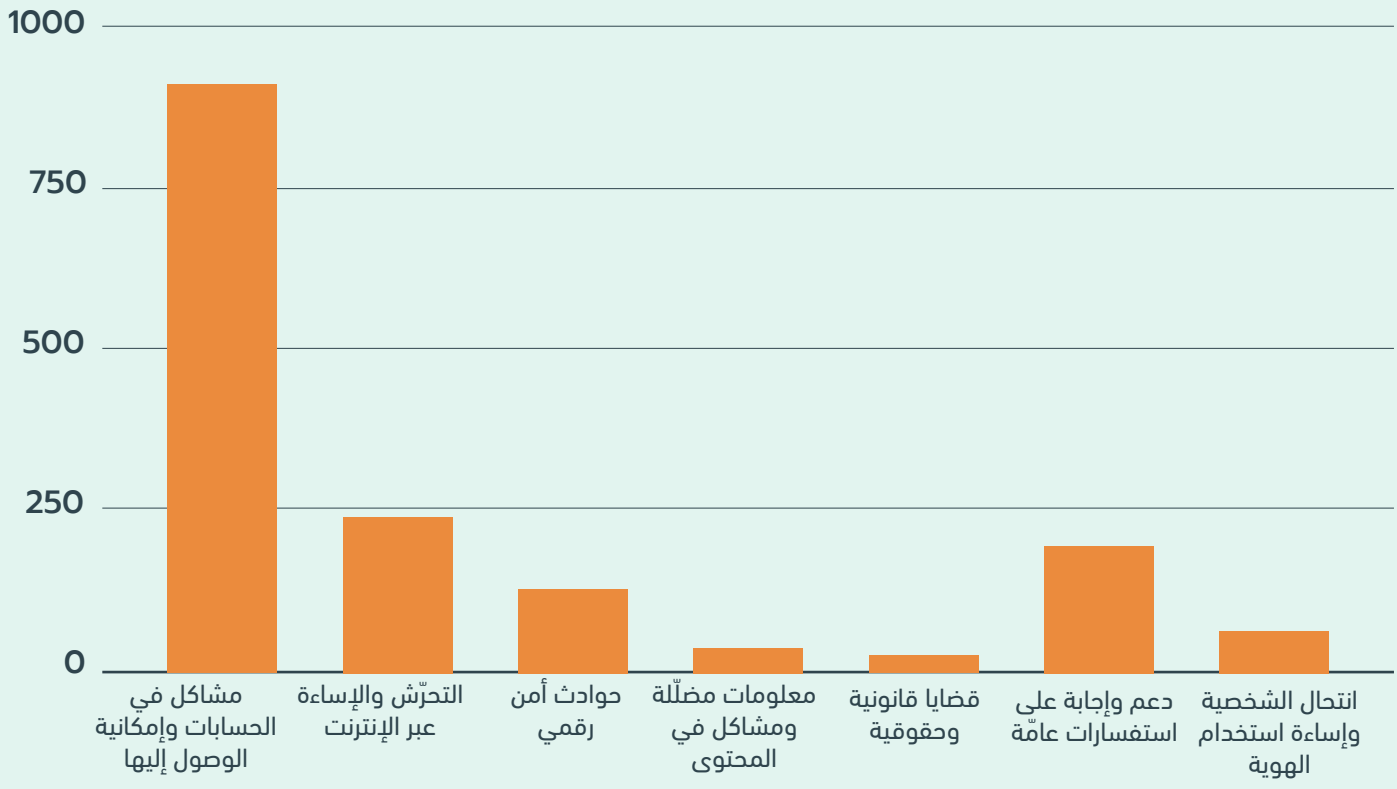

قدّمت **منصّة دعم السلامة الرقمية** خدماتها لأفراد من خلفيات متنوّعة. في عام 2024، أتت غالبية طلبات الدعم من **الناشطين/ات (423 طلباً)، ومستخدمي الإنترنت (401)، والصحافيين/ات (353)** الذين واجهوا تهديداتٍ رقمية شخصية دفعتهم/نّ إلى طلب المساعدة من المنصّة. قدّمنا الدعم أيضاً للمهنيين في قطاع الأعمال والفنّانين والمعلّمين والعاملين في القطاع الصحّي الذين تعرّضوا لتهديداتٍ عبر الإنترنت. ومن بين الحالات الواردة، تلقّينا **692 حالةً من رجال، و539 من نساء، و6 من أفراد ذوي هوية جندرية غير ثنائية/غير محدّدة، بالإضافة إلى 208 حالات من هيئات أو مؤسّسات**، ما يؤكّد التزامنا بتقديم خدمات متاحة لمختلف الفئات.

1.1.1 المنصّات والقضايا

وقعت غالبية الحوادث التي تعاملنا معها على منصّات "ميتا"، وتحديداً "إنستغرام" و"فيسبوك"، إذ سجّلتا 838 و313 طلباً على التوالي، تلاهما "واتساب" و"تيك توك"، بالإضافة إلى منصّات أخرى للتواصل الاجتماعي. وتمثّلت أبرز المشاكل التي واجهها المستخدمون/ات في ما يلي:

1.1.2 النطاق الجغرافي

بقي تركيزنا الإقليمي محصوراً بشكل رئيسي في منطقة غرب آسيا التي شكّلت العدد الأكبر من الطلبات (932 حالة)، تلتها مصر (141)، ثمّ منطقة الخليج (101)، وشمال أفريقيا (79).

وتلقّينا أيضاً طلبات دعم من مستخدمين/ات في أوروبا وأميركا الشمالية ومناطق أخرى حول العالم.

1.1.3 الجودة والأثر

عام 2024، قيّم **%87.37** من مستخدمي منصّة الدعم تجربتهم على أنّها مُرضيةٌ للغاية (المستوى 5)، ما يعكس الثقة العالية بخدماتنا، ويُعتبر هذا التقييم حافزاً لنا لتحسين خدماتنا باستمرار وتكييفها لتلبية الاحتياجات المتجدّدة للمدافعين/ات عن الحقوق الرقمية.

2. التحليل الجنائي الرقمي: الاستجابة للتهديدات المستجدّة بدعمٍ قائمٍ على الأدلّة

2.1 رؤى واتّجاهات نوعية

شهد عام 2024 زيادةً ملحوظةً في الطلبات الجنائية، لا سيّما بعد الأحداث السياسية، والاعتقالات الجماعية، والاستدعاءات من السلطات، وحملات القمع التي استهدفت الناشطين/ات والصحافيين/ات في تونس ولبنان واليمن ومصر. واتّصف هذا العام أيضاً بتكثيف حملات المراقبة، خصوصاً في السياقات المتأثّرة بالنزاعات أو السياقات الاستبدادية. وقد أدّت محاولات التصيّد الإلكتروني إلى إجراء تحليلات للمتابعة، وكذلك حالات الانتحال عبر "واتساب" أو مزوّدي خدمات البريد الإلكتروني.

أحد الاتّجاهات التي برزت هو استهداف الأفراد عبر تطبيقات مزيّفة أو برمجيات خبيثة تُقدّم غالباً على أنّها أدوات تواصل شرعية. وقد لوحظ هذا الأسلوب بصورة خاصّة في الحالات التي قدّمها صحافيون ومدافعون عن حقوق الإنسان. وفي عددٍ من هذه الحالات، تعاون فريق التحليل الجنائي بشكلٍ وثيق مع وحدتي السياسات والأبحاث لتوثيق الانتهاكات المرتبطة بالمنصّات أو العمليات السيبرانية المنسوبة إلى جهات حكومية والابلاغ عنها، ممّا يدعم جهود المناصرة على نطاقٍ أوسع. وتجدر الإشارة إلى تزايد الثقة بقدرات "سمكس"

في مجال التحليل الجنائي الرقمي، إذ تواصل معنا عددٌ كبير من الأفراد بعد رفض المنصّات العالمية أو المؤسّسات تقديم الدعم لهم، ما يُبرز الدور المهمّ للخبرات الإقليمية في السياق العالمي للحقوق الرقمية.

ومع تطوّر التهديدات الرقمية، تزداد الحاجة إلى استجاباتٍ أكثر فعاليّة من قبلنا. ومن هذا المنطلق، ستسعى "سمكس" إلى تطوير بروتوكولات أكثر تفصيلاً، والاستثمار في الأدوات والبنى التحتية الآمنة، وتعزيز التعاون بين فرق الأمن الرقمي ومنصّة الدعم والتحليل الجنائي، وذلك من أجل تقديم دعم شامل وسريع للمُعرّضين للخطر.

2.2 مختبر التدقيق الجنائي الرقمي

أطلقت "سمكس" **مختبر التدقيق الجنائي الرقمي (DFL)**، وهو وحدةٌ متخصّصة **بالتحقيق في الهجمات الرقمية وتحليلها والتخفيف من أثرها.** يُقدّم المختبر دعماً تقنياً متخصّصاً للأفراد والمنظّمات الذين يُواجهون تهديدات رقمية، بهدف تعزيز قدرتهم على الصمود والمساهمة في جهود المساءلة الأوسع نطاقاً. ومن خلال الجمع بين الأدوات الجنائية المتقدّمة والخبرة المحلّية، يُساعد المختبر الضحايا على فهم طبيعة الهجمات ونطاقها، كما يزوّدهم باستراتيجياتٍ وقائية لتجنّب الحوادث المستقبلية.

استحصل المختبر عام 2024 على برمجيات وأجهزة جديدة لتوسيع قدرته على مواجهة التهديدات الرقمية التي تزداد تطوّراً، والتي تستهدف الناشطين/ات والصحافيين/ات والمجتمع المدني في مختلف أنحاء منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. وخلال العام، تعامل الفريق مع **27 حالة تحليل جنائي**، شملت 14 تحليلاً لتطبيقات، منها 7 حالات دعمت منظّماتٍ حقوقية، و13 حالةً دعمت أفراداً (7 نساء و6 رجال). وتضمّنت إجراءاتنا تحقيقاتٍ جنائية رقمية، وتحليلاً للتطبيقات، واستجابة للحوادث، وجمع المعلومات حول التهديدات.

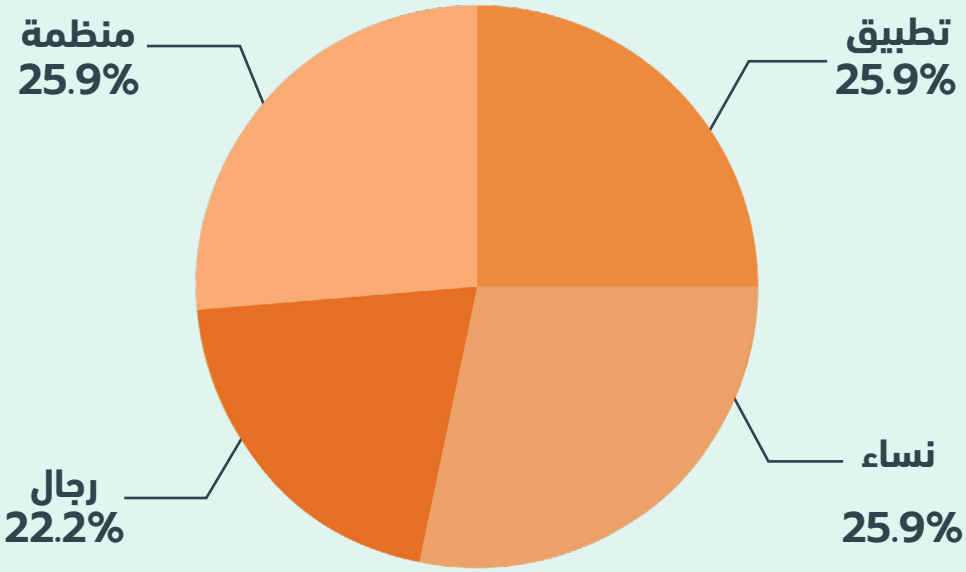

توزّع الحالات بحسب النوع الاجتماعي والانتماء المؤسسي

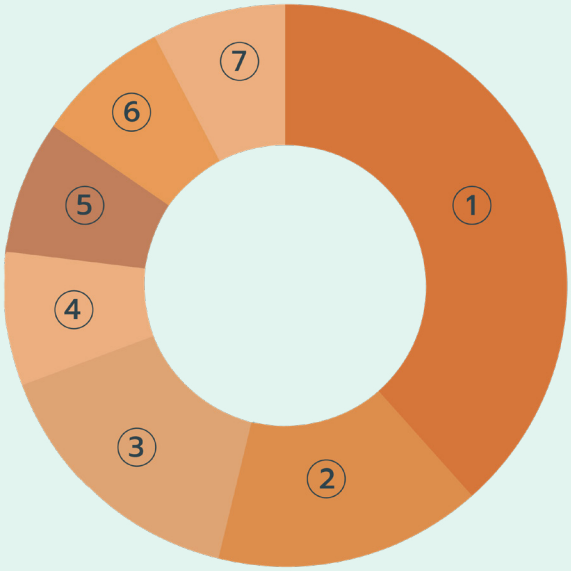

1. صحافيون/ات 38.5%
2. منظمات مجتمع مدني 15.4%
3. نشطاء سياسيون 15.4%
4. أطباء 7.7%
5. باحثون/ات 7.7%
6. مبرمجون/ات 7.7%
7. مترجمون/ات 7.7%

توزّع الحالات بحسب نوع الواقعة

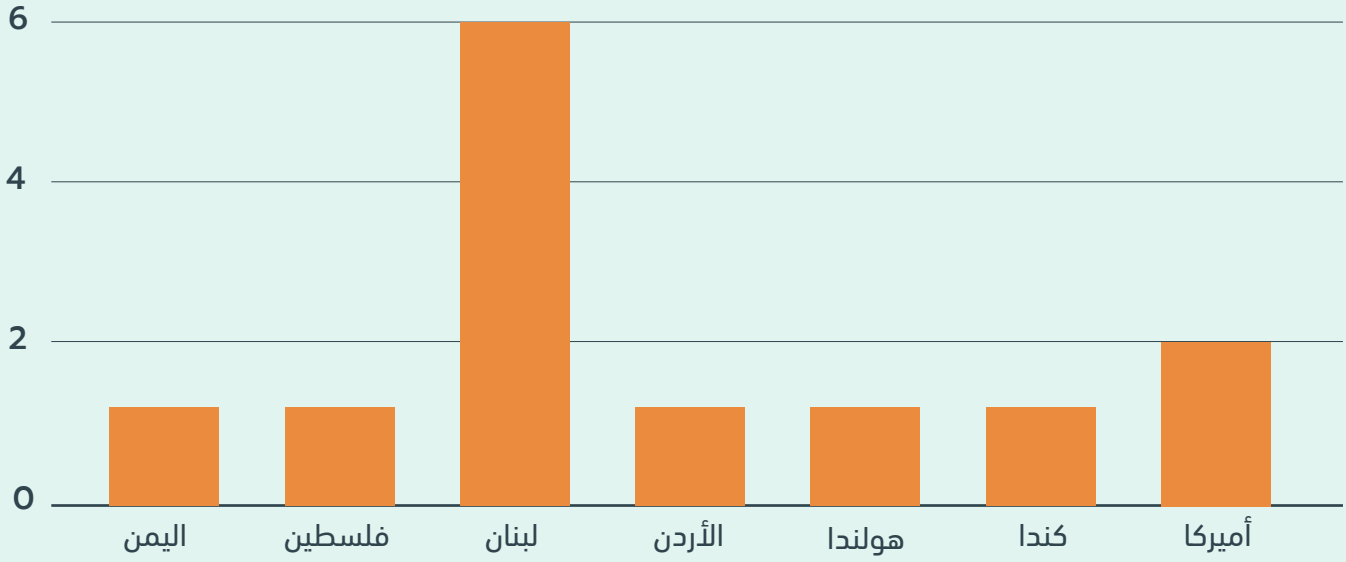

توزّع الحالات بحسب طبيعة عمل المستهدفين/ات

النتائج

- **أسفرت 10 حالات عن نتائج إيجابية** أكّدت وجود برامج تجسّس أو أنظمة مُخترَقة أو أنشطة مشبوهة.
- **تبيّنَ وجود 13 حالة سلبية**، أي لم يُعثر فيها على أيّ دليل جنائي يثبت حصول اختراق أو خرق.
- **لم يتمّ التوصّل إلى نتيجة حاسمة في 4 حالات أخرى أو ما زالت قيد المراجعة**، ما يُشير إلى الطبيعة المعقّدة للعمل الجنائي في البيئات التي تفتقر إلى إمكانية الوصول الكامل إلى الأجهزة أو التي تتّسم بمنظومات تقنية عدائية، إضافةً إلى الحالات التي جرى فيها تعديل الأجهزة عن غير قصد نتيجة ضعف الوعي حول كيفية حفظ الأدلّة.

3. التدريب حول الأمن الرقمي

خلال عام 2024، قدّمت "سمكس" تدريباتٍ وتقييماتٍ في مجال الأمن الرقمي، شملت مجموعةً من حلول الأمن السيبراني والسلامة الرقمية لمنظّمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. تُواجِه هذه المنظّمات تهديداتٍ رقمية متزايدة، سواء من الحكومات أو من جهات خبيثة.

تُعتبر هذه التدريبات أساسيةً لتحقيق رسالة "سمكس" وتعزيز الحقوق الرقمية في المنطقة، إذ زوّدت المُدافعين/ات عن حقوق الإنسان والناشطين/ات والأكاديميّين/ات والصحافيين/ات والطلّاب بالمعرفة اللازمة وأفضل الممارسات لمعرفة كيفية حماية أنفسهم/ن على الإنترنت. ومع ظهور تهديدات رقمية جديدة في عام 2024، عمل مسؤولو الأمن الرقمي في "سمكس" على تحديث آلية تقييم الأمن الرقمي ومراجعة منهاج التدريب على الأمن الرقمي لجعله أكثر ملاءمةً ودقّةً من أجل مواجهة التحدّيات المستجدّة.

خلال سنة 2024، نظّمنا تدريباتٍ لسبع منظّمات من المجتمع المدني في بلدان مختلفة في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا (4 منظّمات في لبنان، وواحدة في كلٍّ من العراق وتونس وليبيا)، حيث تمّ تدريب 341 فرداً (130 رجلاً، 209 نساء، وفردين آخرين).

03

الكتابة تحت النار

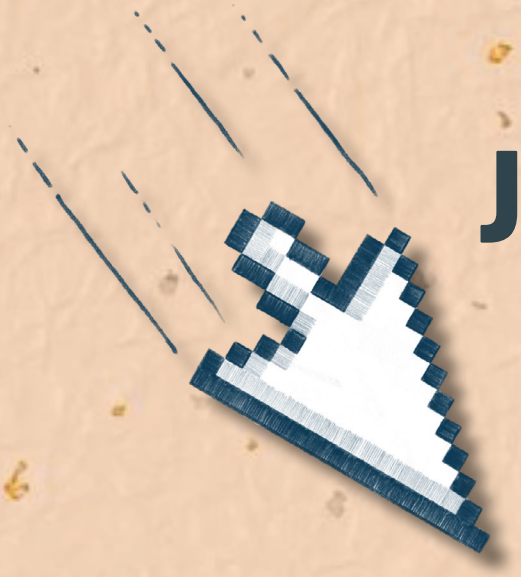

1. النشر في زمن الحرب

في عام 2024، شهد فريقنا، الذي يُقيم بعض أفراده في بيروت والبعض الآخر في الخارج، الاعتداءات الإسرائيلية على بلداتهم ومنازلهم. فقد خسر بعضنا منازلهم، واضطرّ آخرون إلى النزوح، وعاش كثيرون في ظلّ الرعب اليومي خوفاً على ذويهم وأحبّائهم. وأصبح توثيق هذه الوقائع اليومية مساحةً للحفاظ على التماسك النفسي، وطريقةً لضمان ألّا تُنسى انتهاكات حقوق الإنسان بعد وقف إطلاق النار. لكنّنا لم نكن وحدنا، فالمنطقة كلّها كانت تمرّ بتحوّلات جذرية، وباتت حالة عدم اليقين هي الواقع الثابت الوحيد.

ومن خلال 91 مقالة، حاول فريقنا، إلى جانب ناشطين وصحافيين وخبراء في السياسات وتقنيّين، التعامل مع عالمٍ رقميّ بات تُهيمن عليه بشكلٍ متزايد حالات الحرب والمراقبة والرقابة. لم تكن مقالاتنا مجرّد تأمّلات محايدة، بل مساهمات من شبكة المدافعين/ات عن الحقوق الرقمية الذين وثّقوا شهادات مباشرة عن انتهاكات الحقوق الرقمية في الأنظمة القمعية في المنطقة، واستمرّوا بالدعوة، عبر كتاباتهم، إلى توفير الإنترنت بحرّيةٍ أكثر.

1.1 المواضيع التحريرية

ضمن موضوع **وطأة الحرب (16%)**، بحثنا في كيفية قمع الأصوات الفلسطينية عبر منصّات التواصل، وكيف تحوّل الإشراف على المحتوى إلى أداة سياسية، وكيف أدّى التعتيم الرقمي إلى عزل المجتمعات المحاصرة. على سبيل المثال، خلال الحرب في لبنان، نشرنا عدّة مقالات تناولت استخدام إسرائيل للذكاء الاصطناعي في الاستهداف الدقيق، واستغلالها لوسائل التواصل من أجل نشر الدعاية، إضافةً إلى جهودنا في التطرّق إلى القضايا الشائعة، مثل هجمات أجهزة النداء-البيجرز.

وتناولنا مسألة تقلّص مساحة **حرّية التعبير (15%)** في لبنان وتونس والخليج، كما ناقشنا دور الدولة والشركات في هذا الإطار. وتحدّثنا عن حجب عدّة مواقع ومنصّات في دول مثل العراق وتركيا، بما فيها "تيك توك" و"إنستغرام"، وعن التشريعات المثيرة للجدل في السعودية والأردن، والتدهور المستمرّ في حرّية التعبير في معظم دول الخليج.

وعُدنا مراراً وتكراراً إلى موضوع **خصوصية البيانات (12%) والانتهاكات في قطاع الاتّصالات (10%)**، حيث تجتمع العمليات الواسعة لاستخراج البيانات مع تجاوُزات الحكومات. وشملت المقالات مواضيع متنوّعة، منها استخدام "ستارلينك" في السودان ولبنان، واعتماد الذكاء الاصطناعي ضمن مواسم الحجّ في السعودية، وما ينتج عن ذلك من مخاوف بشأن خصوصية البيانات. كذلك، تناولت المقالات تأثير انقطاع الكهرباء في مصر على **الوصول إلى الإنترنت**، والانقطاعات المتكرّرة للإنترنت في عددٍ من الدول، مثل العراق والأردن وسوريا، غالباً بحجّة الامتحانات أو لضبط الاحتجاجات، ما يطرح مخاوف بشأن انتهاك حقوق الوصول إلى الإنترنت وحرّية التعبير.

وظهرت مواضيع جديدة، مثل **الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية عبر الإنترنت (8.89%)**، حيث تصدّينا للتحيّزات في الإشراف على المحتوى التي تُقيّد المحتوى التعليمي والتعبير النسوي باللغة العربية. وشمل عملنا البحثي دراسة أثر العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت على حضور النساء الرقمي في مصر ولبنان، وكيف تُؤثّر المعلومات المضلّلة سلباً على صحّة النساء وحقوقهنّ الجنسية والإنجابية، ما يؤدّي إلى أضرار جسيمة على الصحّة العقلية والنفسية والجسدية.

شكّلت كلّ مقالة عملاً مقاوماً صغيراً يتصدّى لمحاولات الطمس، ويُعيد رسم القصّة الرقمية للمنطقة لحظةً بلحظة.

1.2 قرّاؤنا

بلغ متوسّط زوّار موقعنا الإلكتروني 2,830 شخصاً كلّ شهر لقراءة مقالاتنا. لكنّ هويّة قرّائنا أهمّ من الأرقام. فقد تولّى حلفاء "سمكس" من المجتمع المدني ترجمة مقالاتنا إلى اللهجات المحلّية، واقتبس باحثون أعمالنا في محافل دولية، واعتمد صحافيّون في المنطقة على تحليلاتنا وتقاريرنا الأصلية لكشف التحيّز في المنصّات الإخبارية التابعة للإعلام التقليدي.

وسجّل معدّل القراءة ارتفاعاً ملحوظاً في أيلول/سبتمبر (4,150) تزامناً مع تفاقم مشكلة انقطاع الإنترنت خلال حرب لبنان/غزّة. وقد شكّل عملُنا خلال الحرب دليلاً على الحاجة الملحّة إلى معلومات موثوقة ومتخصّصة في أوقات الأزمات، وهو ما قدّمته "سمكس" عبر مقالاتها العاجلة وتحديثاتها ومقاطع الفيديو التوضيحية.

في عامٍ طُمست فيه أصواتنا بفعل الخوارزميات وسياسات المنصّات التعسّفية، وخذلتنا المؤسّسات الإعلامية، صنعنا سجلّنا الخاصّ عبر موقعنا الإلكتروني. فقد قدّمت منصّة "سمكس" التحريرية مساحةً للتوثيق وبناء التضامن وأرشفة أبرز انتهاكات الحقوق الرقمية في المنطقة، ومكاناً يكتب فيه المدافعون وخبراء الحقوق الرقمية بحرّية، وبأسلوبٍ مباشر، بعيداً عن قوانين الرقابة القمعية المحلّية.

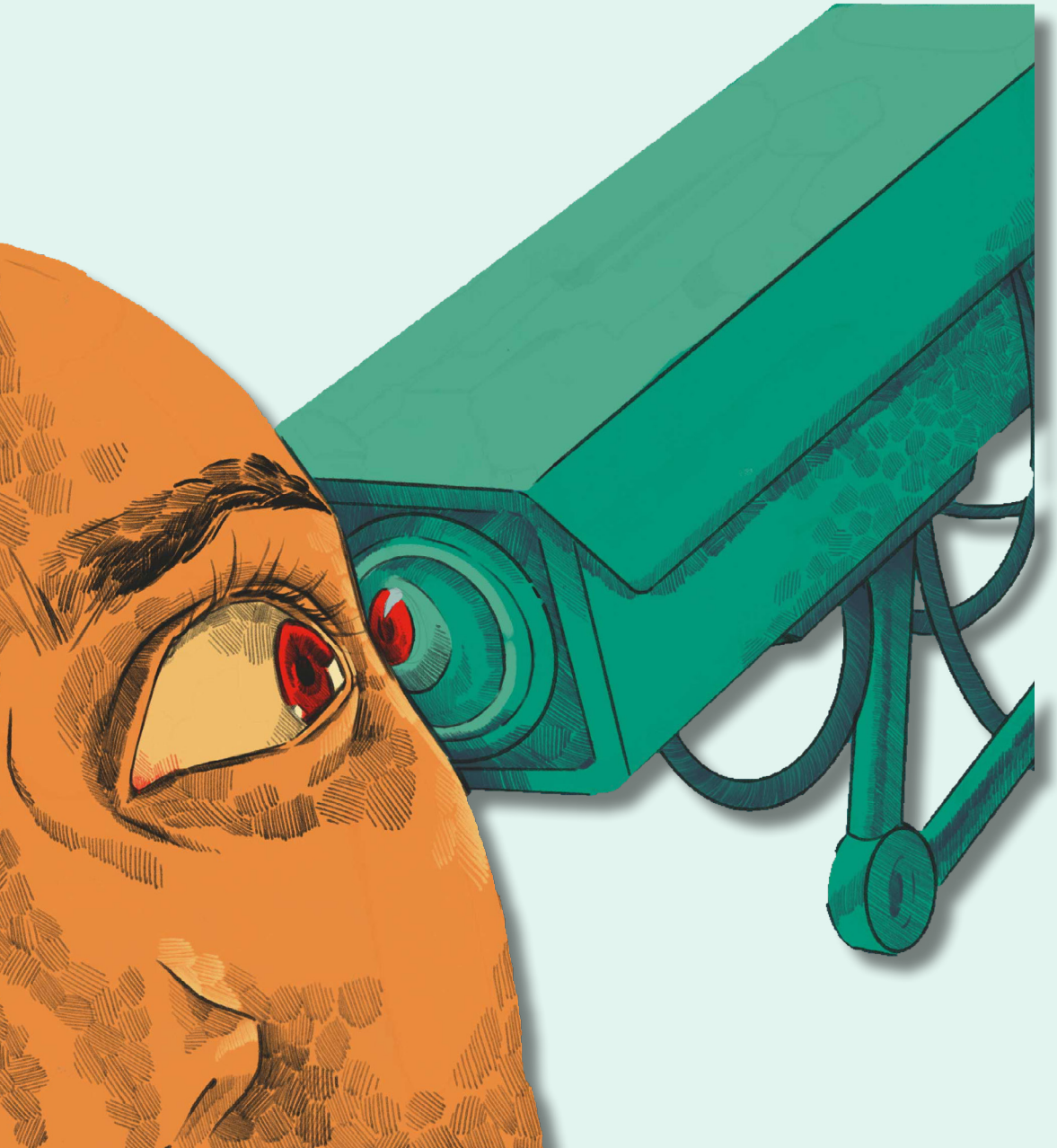

04

بناء حركة مستدامة للحقوق الرقمية

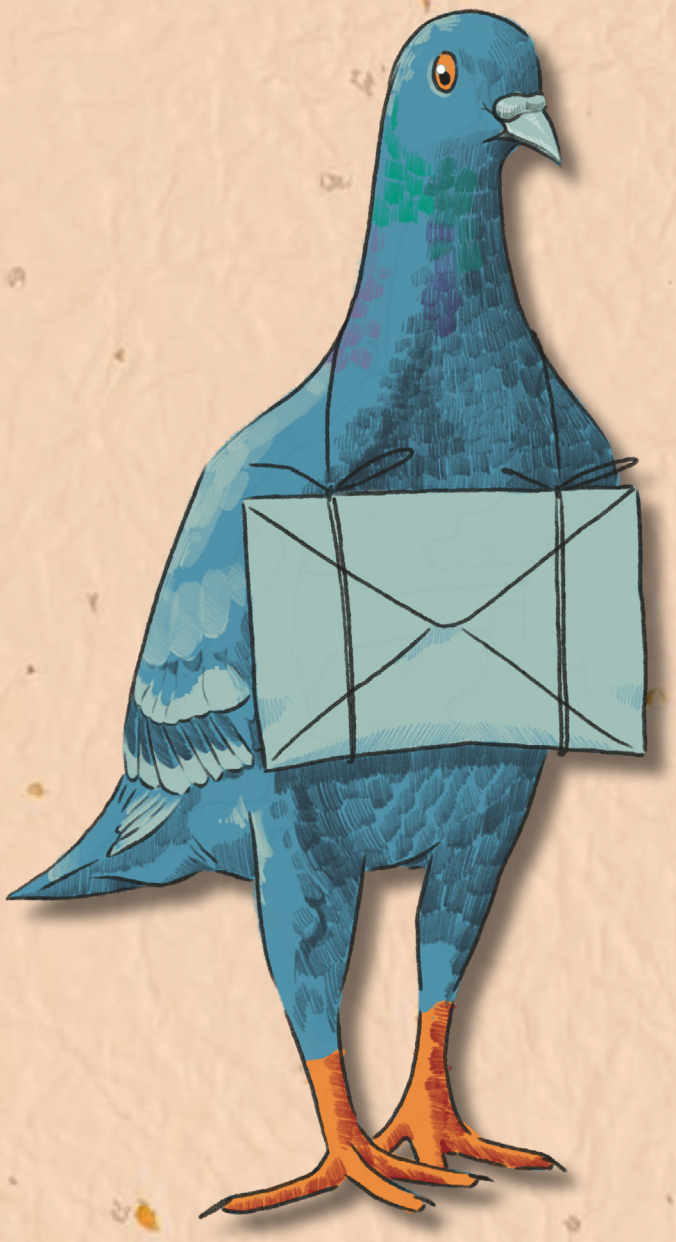

1. خبز ونت 2024: الحقوق الرقمية في زمن الحرب | تجارب من خطّ المواجهة الرقمي انعقدت فعالية "خبز ونت" لعام 2024 عبر الشاشات والحدود، وليس في مساحةٍ مادّية.

فقد شكّلت الفعالية، التي أقيمت بالكامل عبر الإنترنت، مساحةً نادرةً وحيويّة جمعت **283 مشاركآ/ة** من مختلف أنحاء منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، في وقتٍ أصبح مجرّد الاتّصال فعلاً ثورياً بحدّ ذاته.

على الرغم من استعداداتنا التامّة لإقامة "خبز ونت 2024" في بيروت، فرضت الهجمات على لبنان وفلسطين نقل الفعالية إلى الفضاء الرقمي بالكامل. وجمعت الفعالية، التي انعقدت تحت عنوان **"الحقوق الرقمية في زمن الحرب"، ناشطين/ات وصحافيين/ات وخبراء تقنيين/ات وباحثين/ات** يواجهون واحدةً من أشدّ اللحظات قمعاً على الصعيد الرقمي في تاريخ المنطقة الحديث.

وعبر **13 جلسة مثمرة**، تناول الحدث مجموعةً من المواضيع الملحّة، مثل الإشراف على المحتوى، وبرامج التجسّس، والمراقبة، وقطع الإنترنت والاتّصالات، والحقوق الجنسية والإنجابية، والفجوة الرقمية الآخذة في الاتّساع خلال أوقات الحرب.

1.1 مساحةٌ للكلام وبناء الاستراتيجيات

عكست فعالية "خبز ونت 2024" رؤيتنا في خلق مساحة للتواصل والتفكير، وسجّلت جلساته نحو 580 زيارة، اجتمع خلالها المشاركون للتعبير عن استيائهم وطرح تساؤلاتهم وتبادل الأفكار والبناء معاً.

وفي جلسة "مواجهة الجهات المُهدِّدة"، تحدّث أحد اليمنيّين العاملين في مجال الحقوق عن أنّ مراقبة برامج التجسّس أدّى إلى تعطيل منظّمتهم بالكامل لأسابيع. وفي جلسة حول "الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية في زمن الحرب"، كشفت ناشطة لبنانية عن تأثير خوارزميات الإشراف على المحتوى واستمرارها في محو الحملات التوعوية باللغة العربية. أمّا في جلسة "تأثير ميتا"، فحذّر باحثٌ فلسطينيّ من أنّ "ما نشهده لم يعد تحيّزاً رقمياً فحسب، بل حرباً رقمية.

وبمتوسّط **45 مشاركآ/ة** في كلّ جلسة، أصبحت الفعالية مزيجاً من الأصوات المُصمِّمة على حماية بعضها بعضاً ومواجهة التحدّيات:

صرّح اثنان وستّون بالمئة من المشاركين/ات بأنّ المنتدى عمّق معرفتهم حول الحقوق الرقمية بشكلٍ ملحوظ.

وأشار 31.3% إلى أنّ المنتدى قد وسّع فهمهم إلى حدٍّ ما.

وأفاد 76% من أفراد فريق "سمكس" بأنّ الجلسات أثّرت في عملهم اليومي، بدءاً ببروتوكولات منصّة دعم السلامة الرقمية وصولاً إلى المناصرة حول قضايا الإشراف على المحتوى وإعداد أبحاث جديدة حول السياسات.

”قدّمت لنا هذه الجلسة الحافز الذي كنّا نحتاجه. سنُطلق الآن تدريباتٍ تتعلّق بالثقافة الرقمية في مختلف المحافظات اليمنية.”

”بعد فعالية خبز ونت، بدأتُ أرى الترابط بين قطع الإنترنت وبرامج التجسّس والتمييز على المنصّات. كلّها أوجه مختلفة لحربٍ واحدة.”

”أنا طالب دكتوراه في الأمن السيبراني، وقد ألهمني المتحدّثون لأُعيد صياغة موضوع أطروحتي بالكامل.”

1.1.1 اثنا عشر موضوعاً رئيسياً للنقاش

تمحورت فعالية ”خبز ونت 2024“ حول اثني عشر موضوعاً رئيسياً، بدءاً بقطع الإنترنت والمراقبة، وصولاً إلى الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية في زمن الحرب وانقطاع الاتّصالات. وقد شكّلت الجلسات مساحةً مشتركة اكتسب فيها المشاركون/ات أدواتٍ جديدة، وناقشوا الحلول، وتعاونوا بروح التضامن لمواجهة أبرز التهديدات الرقمية في المنطقة. خلف كلّ جلسة، كانت هناك استراتيجية معيّنة. وخلف كلّ شاشة، كان هناك شخصٌ يرفض الاستسلام.

1.1.2 ماذا تعلّمْنا من فعالية “خبز ونت” في عام 2024؟

أولت العديد من جلسات ”خبز ونت“ أهميةً خاصّة لتنمية الحراك المدني. ففي ظلّ مواجهة النزاعات وتراجع اهتمام منصّات التواصل، ذكّرتنا هذه الفعالية بأنّ الحقوق الرقمية ليست مفاهيم نظرية، بل أدوات أساسية لضمان استقلاليتنا. ورغم الشعور العام بالإحباط واليأس الذي ساد المنطقة آنذاك، أثبت الحاضرون أمراً جوهرياً، وهو أنّ مجتمع الحقوق الرقمية في منطقتنا يرفض التخلّي عن قضيته.

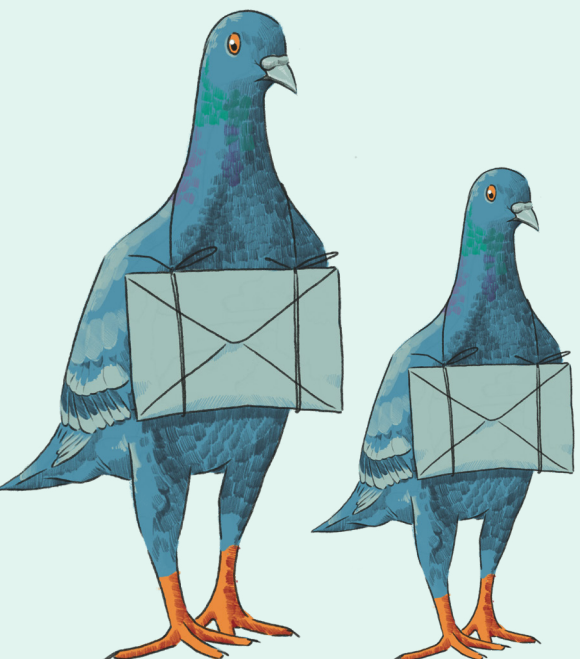

2. إعداد دُفعة جديدة من قادة الحقوق الرقمية في غرب آسيا وشمال أفريقيا

تسعى "سمكس" إلى إعداد دُفعة جديدة من قادة الحقوق الرقمية في المنطقة، ليس عبر المعرفة فحسب، بل من خلال العمل الجماعي الشجاع.

2.1 زمالة "سمكس" كأداة لبناء الحركات الهادفة

أطلقت "سمكس" عام 2024 النسخة الثانية من **زمالة مريم الشافعي للتكنولوجيا وحقوق الإنسان**، تخليداً لإرث زميلتنا العزيزة الراحلة مريم الشافعي. لقد شكّل التزامها بالشمول الرقمي وإتاحة التكنولوجيا للجميع مصدر إلهامٍ لأعمال أربعة زملاء بارزين انضمّوا إلى البرنامج من مختلف أنحاء منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

تجمع الزمالة بين الباحثين/ات والمدافعين/ات عن الحقوق والخبراء في مجال التكنولوجيا للبحث والابتكار والمناصرة في قضايا الحقوق الرقمية وكرامة الإنسان. من اليمن إلى لبنان، ومن السودان إلى البحرين، لا يطرح هؤلاء الزملاء أسئلة صعبة فحسب، بل يرسمون أيضاً خططاً نحو مستقبلٍ رقميٍّ أكثر حرّية في المنطقة.

تستمرّ الزمالة لعشرة أشهر بنظامٍ جزئيّ، وتُتيح للزملاء الوقت والدعم اللازمين لإنجاز مشاريع أصيلة ومعمّقة. يحصل كلّ زميل على إرشادٍ تقنيّ وتدريبٍ مُصمّم خصّيصاً له، إلى جانب الوصول إلى شبكاتٍ إقليميةٍ وعالميةٍ تُعنى بالحقوق الرقمية. ويتلقّى الزملاء منحةً شهرية وتمويلاً إضافياً للمشاركات والاجتماعات، وذلك من أجل تقليل العوائق المالية واللوجستية أمام إجراء الأبحاث الجادّة. وقد شاركَ الزملاء أيضاً في فعّالية "سمكس" السنوية "خبز ونت"، حيث التقوا بحلفاء وخبراء من مختلف أنحاء المنطقة.

تناولت دفعة هذا العام مجموعةً من المواضيع المتنوّعة، مثل الإشراف على المحتوى، والصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية، وأعطال البنية التحتية خلال النزاعات، والبيئة المناهضة لحرّية التعبير.

2.2 نبذة عن الزملاء للعام 2024

عائشة الجعدي (اليمن)

تستند عائشة، الكاتبة النسوية والمدافعة عن حقوق الإنسان، إلى تجربتها الشخصية ورؤيتها السياسية في مشروعها الذي يتناول التهديدات الرقمية التي تواجه المدافعات عن حقوق النساء في اليمن. هدف الجعدي كان إعداد مجموعة أدوات منبثقة من شهادات النساء لتمكين الناشطات من مواجهة التحرّش المنهجي على الإنترنت.

محمّد أبو بكر (اليمن/لبنان)

انطلاقاً من خبرته في مجال الطاقة المتجدّدة وشغفه بالتعليم الشامل، يركّز محمّد في مشروعه على المرونة الرقمية في قطاعات التكنولوجيا المالية والتعليم في اليمن، بهدف توثيق الاستراتيجيات التي تساعد المجتمعات على الصمود والتكيّف في ظلّ الإخفاقات البنيوية المنهجية.

ريم خليل (السودان)

يبحث مشروع ريم، الخبيرة في حوكمة تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الاجتماعية-التقنية، في كيفية تأثير البنية التحتية للاتّصالات على الاستجابة للكوارث في السودان الذي مزّقته النزاعات. يجمع بحثها بين النظرية الأكاديمية والواقع الميداني، بهدف تحسين الأدوات الرقمية المُستخدمة في الجهود الإنسانية.

صبا مروه (لبنان)

صبا كاتبة وخبيرة في مجال الانثروبولوجيا السياسية، وتركّز في أبحاثها على تقلّص مساحة حرّية التعبير في لبنان. ومن خلال توثيق القضايا القانونية، وإجراء مقابلات مع المتضرّرين، والتعاون مع خبراء قانونيين، تسعى إلى مواجهة تصاعُد القمع ضدّ الخطاب الرقمي.

2.3 تأمّلات من زمالة مريم الشافعي لعام 2024

أكانت زمالة هذا العام التزاماً تجاه المجتمع. فقد شارك الزملاء في لقاءات افتراضية شهرية، واجتماعات فصلية، وأنشطة إقليمية متنوّعة. تبادلوا الأفكار، وقدّموا الملاحظات، وبنوا روابط تجاوزت الحدود الجغرافية. وفي المقابل، عملت "سمكس" على تعزيز أصواتهم عبر مختلف المنصّات، من خلال فعالية "خبز ونت"، والإشراف البحثي، ومبادرات المناصرة. فنحن نسعى عن طريق دعم هؤلاء الزملاء إلى تعزيز نطاق الحقوق الرقمية.

على مدى عشرة أشهر، عمل الزملاء على مواضيع شملت الرقابة على التعبير النسوي وتعطّل الاتّصالات في أوقات الحرب. كانت مسيرتهم شخصيةً للغاية، لكنّها تلاقت حول التزامٍ مشترك، وهو تطوير مجال الحقوق الرقمية في منطقةٍ حيث تُشكّل الحياة الرقمية ساحة صراعٍ ووسيلة بقاء في آنٍ واحد. ولكنّ المنهاج لا يحدّد جوهر الزمالة وحده، بل تُحدّده أيضاً هوية الأشخاص أنفسهم والمسارات التي يرسمونها.

النموّ الشخصي

انضمّ كلّ زميل/زميلة إلى الزمالة بهدفٍ خاصّ. بالنسبة إلى البعض، كانت فرصةً لتعميق الخبرة البحثية؛ وبالنسبة إلى آخرين، كانت فرصةً للانخراط في شبكة إقليمية للمجتمع المدني. وعبّر نصف الزملاء صراحةً عن اهتمامهم بالحقوق الرقمية كدافعٍ أساسي لانضمامهم، فيما قال أحدهم: "أردتُ أن أكون جزءاً من التحوُّل في المنظومة الرقمية ضمن منطقتنا". وفي نهاية البرنامج، أَكَّدَ الجميع أنّهم ينصحون غيرهم بمتابعة هذه الزمالة، ممّا يدلّ على القيمة المهنية التي وجدوها فيها. وأفاد ثلاثة من أصل أربعة بأنّ تجربتهم كانت على قدر توقّعاتهم لا بل تجاوزتها، وأجمعوا على أنّ الزمالة أثّرت إيجاباً في مسارهم المهني وفرص توظيفهم، إذ حصل بعضهم على فرص مهنية جديدة خلال البرنامج أو فور انتهائه.

ومع ذلك، لم تكن تجاربهم متجانسة. فبينما رأى بعضهم الزمالة كمساحةٍ تعلّمية تفاعلية، اعتبرها آخرون تجربةً عملية بحتة تفتقر إلى البنية والدعم الكافيين لتحقيق الاستفادة القصوى.

الإرشاد والتنسيق

تنوّعت تجارب الزملاء مع الإرشاد تنوّعاً كبيراً. فقد أشاد بعضهم بمرشديهم نظراً لما قدّموه من فرص جديدة وأفكار مبتكرة وتوجيهٍ تقني، بينما أعرب آخرون عن استيائهم، واصفين التجربة بأنّها منفصلة عن الواقع أو تفتقر إلى المضمون.

الدمج والتعلّم والدعم

في ما يتعلّق بالتدريب والدعم، جاءت الآراء أكثر دقّةً وتفصيلاً. فقد انتقد أحد الزملاء غياب المنهج المنظّم الذي يشمل منهجيات البحث ومهارات المناصرة، فيما أبدى آخرون رضاهم عن البرنامج بشكل عام، مع اقتراح توسيع الجانب العملي عبر المزيد من الورش التطبيقية.

تندرج هذه الملاحظات ضمن فكرةٍ محورية متكرّرة: حين يقدّم الاستثمار القيّم، يظهر الأثر الهادف. فالزملاء الذين خصّصوا أكثر من 30% من وقتهم للتعلّم عبر برنامج الزمالة سجّلوا مستوى أعلى بكثير من الرضا مقارنةً بمن شاركوا جزئياً. وكما عبّر أحدهم: "كلّما خصّصتُ للبرنامج مساحةً أكبر، أعطاني المزيد".

ماذا اكتسب الزملاء؟

في سبعة مجالات مهارية مختلفة، أظهرت 71% من الإجابات تحسّناً ملموساً أو ملحوظاً، ولا سيّما في البحث والكتابة العلمية وإدارة المشاريع والمعرفة بالحقوق الرقمية. وقد سُجّل تقدّمٌ ملحوظ في الوعي حول الوصول المفتوح وفي إدارة المشاريع مقارنةً بالدفعة السابقة. ولكنّ الحفاظ على شبكةٍ دولية، وهو مؤشّر أساسي في مثل هذه البرامج، تراجع من 75% إلى 50%.

وأشار عددٌ من الزملاء إلى أنّ نقطة القوّة في برنامج الزمالة تكمُن في التطوّر المهني الذي يُتيحه، فيما يبقى الدعم البحثي بحاجةٍ إلى مزيدٍ من التطوير.

إفساح المجال للتجربة الشخصية

بعيداً عن الأرقام، شدّدت دفعة العام 2024 على جانبٍ أعمق، وهو الأثر الشخصي الذي يحدثه برنامج الزمالة. فقد أشار أحد الزملاء إلى اكتسابه ثقةً أكبر في مواجهة التهديدات الرقمية، بينما عبّر آخر عن فرحته أخيراً بالالتقاء بأشخاص "يتحدّثون لغة المناصرة نفسها".

في الوقت نفسه، كان الزملاء صريحين بشأن الجوانب التي لم تنجح. شعر بعضهم بالعزلة، فيما واجهَ آخرون صعوبةً في إيجاد صلة بين بعض أجزاء التقارير وعملهم. ومع ذلك، برز قاسمٌ مشترك رغم التحدّيات: كانت الزمالة خطوةً انتقاليةً نحو مسيرةٍ مهنيةٍ أفضل، وغايةٍ أسمى.

التوصيات والتوجّهات العامّة للمرحلة المقبلة

تتعامل منظّمة "سمكس" مع هذه الملاحظات بجدّية. واستناداً إلى نتائج دفعتي العامين 2023 و2024، يجري حالياً البحث في عددٍ من التحسينات، من بينها:

- إعداد مرحلة تمهيدية مُنظّمة تتضمّن توقّعات واضحة، ومُهلاً محدّدة، ونماذج تقارير موحّدة.
- وضع منهج تدريبي مصمّم خصّيصاً لاكتساب المهارات الأساسية مثل المناصرة والبحث والتواصل والاعتبارات الأخلاقية للتعامل مع البيانات.
- تحسين مطابقة المشاركين مع المرشدين، مع تقديم توجيهات حول التوقّعات واعتماد آليات لتبادل الملاحظات التقييمية.
- زيادة الاطّلاع على عمل "سمكس"، ممّا يسمح للزملاء بالمشاركة في جهودٍ أوسع من مشاريعهم الفردية.
- إنشاء شبكة لخرّيجي برنامج الزمالة من أجل تعزيز الاستمرارية والقيادة المشتركة.

وفيما نتوقّف لنتأمّل في مستقبل هذا البرنامج، نؤكّدُ مواصلة التزامنا بتكريم إرث مريم الشافعي، ولا يقتصر ذلك على التسمية فحسب، بل ينطوي على تصميم هذه الزمالة بما يعكس القيم التي جسّدتها مريم: العدالة، والانفتاح، والابتكار والتعاطف.

تتطوّر الزمالة وتتجدّد، لكنّها في جوهرها تبقى كما بدأت: مساحةٌ حيّة للأفكار الجريئة، والتضامن الإقليمي، وممارسة الحقّ في أن نحلم ونسعى معاً نحو مستقبلٍ رقميّ أكثر حرّية.

3. تمويل المبادرات المجتمعية: مِنَح فرعية لتعزيز النضال من أجل الحقوق الرقمية واستدامته بجانبه المحلّي

في عامٍ اتّسم بتزايد وتيرة القمع وتضييق الخناق على جهود المناصرة – حيث اعتقلت الحكومات في مصر وتونس واليمن عشرات الناشطين/ات - ومع استمرار التدهور الاقتصادي، وتقليص ميزانيات المساعدات الدولية، وتصاعد وتيرة النزاعات في المنطقة، جدّدت "سمكس" التزامها بإعادة توزيع الموارد وتوسيع الدعم، عبر زيادة المنح المباشرة للمنظّمات المجتمعية والناشطين/ات. ومثّلت سياسة المنح الفرعية لهذا العام استثماراً استراتيجياً في المعرفة الإقليمية والاستقلالية والبنية التحتية المرنة.

انطلقت استراتيجية "سمكس" للمنح الفرعية للعام 2024 من قناعةٍ أساسية، وهي أنّ: التمويل ليس الهدف النهائي، بل وسيلة لتصميم وتنفيذ أنشطة تؤدّي إلى تغييرٍ ملموس وقابل للقياس في حياة المجتمعات. ومن خلال **25 مشروعاً في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا**، حوّل المستفيدون من منح "سمكس" التمويل إلى فعلٍ مباشرٍ أثمر نتائج ملموسة، تستجيب لاحتياجات المجتمعات المحلّية وتستند إلى واقعها. فمن سلسلة "البودكاست" حول الاستقلال الجسدي إلى لوحات البيانات لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ومن مجموعات أدوات السلامة الرقمية إلى استراتيجيات مواجهة المعلومات المضلّلة، جسّدت هذه المشاريع إبداع المجتمع المدني وقدرته على الصمود في أوقات الأزمات.

ومن خلال مبادرتين رئيسيتين هما: **"صندوق مسارتك 2025" (MasarTech Fund 2025)**و**"صندوق الحقوق الرقمية لمنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا"(Digital Rights Fund For WANA-DRF)**,دعمت **"سمكس" 25 مشروعاً محلّياً ومجتمعياً** في ثمانية بلدان، وقدّمت ما يفوق **600000 دولار أمريكي** في عام 2024.

وفي بيئةٍ حيث يخضع الوصول إلى المعلومات لرقابةٍ مشدّدة، وحيث تُؤثّر سياسات الإشراف على المحتوى المنشور باللغة العربية أكثر من غيره، وحيث يواجه المجتمع المدني هجماتٍ رقمية وتخفيضاً منهجياً للتمويل، أصبح من الضروري توفير الدعم المالي بمرونةٍ وسرعةٍ للفاعلين الميدانيين الأقرب إلى التحدّيات.

3.1 صندوق مسارتك 2025: التصدّي لظاهرة قمع محتوى الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية من خلال الوصول الرقمي

أُطلق "صندوق مسارتك 2025" في أواخر العام 2024 بهدف تعزيز الوصول الآمن عبر الإنترنت إلى محتوى الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية للفئات التي يُمارس ضدّها الإقصاء باستمرار. فسواء عبر منصّاتٍ تكنولوجية تصنّف المحتوى التثقيفي العربي بأنّه "غير لائق"، أو عبر إجراءاتٍ حكومية قمعية تحدّ من الاستقلال الجسدي، فإنّ العمل في مجال الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية في المنطقة يُواجه قمعاً ممنهجاً.

أصدرت "سمكس" **13 منحة تتراوح قيمتها بين 14 ألف و50 ألف دولار أمريكي** لمجموعات محلّية ومجتمعية **في لبنان ومصر وتونس والعراق.** وتناولت هذه المشاريع المجالات التالية:

- السلامة الرقمية لكلّ من ينشر محتوى تثقيفي نسوي في مجال الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية
- خطوط المساعدة الإلكترونية وورش بناء القدرات
- حملات توعية متعدّدة الوسائط
- مبادرات سردية متنوّعة تستهدف الشباب ومجتمع الميم-عين واللاجئين/ات

أمثلة

- **"بلا Label" (Bala Label)** في لبنان: تناول المشروع المحرّمات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي من خلال الحملات الرقمية والتعاون مع المؤثّرين/ات، وتمّ إنتاج سلسلة بودكاست فضلاً عن بناء شبكات مجتمعية وإنشاء قنوات لتحقيق الاستدامة المالية للمحتوى النسوي الرقمي المستمرّ.
- خطّ المساعدة **"اتكلّمي" (SpeakUp Helpline)** في مصر: منصّة آمنة للإبلاغ والحصول على الموارد في حالات التحرّش الإلكتروني المرتبط بمحتوى الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية، أنشأت فريقاً متخصّصاً في الإشراف على المحتوى والاستجابة، مع دعمٍ قانوني ونفسي.
- حملة **"My First Period"**: حملةٌ وصلت إلى مئات الفتيات المراهقات بمحتوى تثقيفي ملائم للسياق الثقافي المحلّي حول الصحّة الإنجابية باللغة العربية.

وبحلول كانون الأوّل/ديسمبر 2024، كانت أربعة من أصل 13 مشروعاً قد أُنجزت، بينما يُتوقّع استمرار المشاريع الباقية حتّى نهاية عام 2025. وتابع فريق المنَح في "سمكس" التقدّم عن كثب عبر تقارير سردية وبيانات مالية واتّصالات دورية، وساعد المستفيدين (ومعظمهم يتلقّون التمويل لأوّل مرّة) على تعزيز قدراتهم في التوثيق والامتثال.

نتائج صندوق "مسارتك" لعام 2024

رَكَّزَ المستفيدون من منح "مسارتك" على توسيع نطاق الوصول إلى محتوى الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية عبر الإنترنت، بأساليب إبداعية مصمّمة لتناسب الفئات المُهمّشة والمستبعدة غالباً. وقد أثمر عملهم:

7 حملات على وسائل التواصل تتناول روايات تكسر المحظورات حول الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية

6 حملات على وسائل التواصل تتناول روايات تكسر المحظورات حول الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية

4 أدلّة أو مجموعات أدوات أو مواد رقمية حول السلامة في مجال الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية والتمكين الرقمي

3 منصّات تعليمية تتضمّن محتوى موجّهاً للشباب

3 بودكاست" تُناقش قضايا النوع الاجتماعي والجنسانية والرعاية

2 نظامان جديدان للمساعدة الإلكترونية/رصد المحتوى من أجل دعم المحتوى الرقمي المتعلّق بالصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية

1 دورة تدريبية واحدة عبر الإنترنت ("My First Period") حول التثقيف الإنجابي باللغة العربية

3.2 صندوق الحقوق الرقمية لمنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا: استجابة محلّية سريعة

استهدف **"صندوق الحقوق الرقمية لمنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا"** أكثر التهديدات الرقمية إلحاحاً والتي واجهها الناشطون والمجتمع المدني في عام 2024، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية وبرامج التجسّس والمراقبة والرقابة وحذف المحتوى. وقد قدّم الصندوق 12 منحة فرعية لأفراد وشبكات غير رسمية ومنظّمات غير مُسجّلة تعمل في السودان وتونس والعراق واليمن وليبيا والجزائر ولبنان.

أبرز المشاريع:

تراوحت قيمة المنح بين **9,000 و30,000 دولار**، وغطّت تدخّلاتٍ موجّهة شملت ما يلي:

- تدريب الصحافيين/ات والمدافعات عن حقوق الإنسان، حول ممارسات التواصل الآمن.
- توثيق ممارسات الرقابة وحجب المواقع.
- إعداد أدلّة للسلامة الرقمية باللغة العربية.
- إطلاق حملات توعية عامّة حول برامج التجسّس وهجمات التصيّد الإلكتروني.
- إعداد دراسات بحثية للمناصرة.

أمثلة:

- المرونة الرقمية الليبية(Libyan Digital Resilience) مشروع يركّز على تعزيز السلامة الرقمية لدى المنظّمين في المجتمعات المحلّية.
- مكافحة الجرائم الإلكترونية في اليمن (Combating Cybercrime in Yemen): مبادرة شعبية درّبت أكثر من 60 مشاركاً ومشاركة على الاستجابة للتهديدات، وأطلقت حملة توعية عامّة للجمهور.
- تحصين البنية التحتية الرقمية لأرشيف المساءلة (Securitizing the Digital Infrastructure of the Accountability Archive): مشروع مستمرّ يهدف إلى حماية التوثيق الحربي الحيوي من الاختراق الرقمي.

قدّم جميع المستفيدين من صندوق الحقوق الرقمية تحديثات فصلية وتقارير مالية، في حين وفّرت "سمكس" دعماً عملياً لمساعدة المجموعات الجديدة والناشئة على تحقيق معايير الامتثال المطلوبة.

نتائج صندوق الحقوق الرقمية

ركّز المستفيدون من صندوق الحقوق الرقمية على معالجة أبرز الشواغل العاجلة المتعلّقة بالحقوق الرقمية، بما في ذلك المراقبة، وهجمات التصيّد الإلكتروني، وتضييق الفضاء المدني.

8 تدريبات حول السلامة الرقمية والحقوق الرقمية

5 حملات توعية عامّة عبر منصّات ومناطق مختلفة

4 مجموعات أدوات وأدلّة، ومن بينها بروتوكولات محلّية حول السلامة الرقمية

4 ندوات عبر الإنترنت وطاولات مستديرة حول الأمان الرقمي والسياسات الرقمية

3 تحديثات استراتيجية في مجال الأمن الرقمي (منصّات، ولوحات متابعة، ومكاتب مساعدة)

3 منتجات بحثية وتحليلية، منها تقرير تحليل المعلومات المضلّلة، وورقة سياسات خاصّة باليمن، وتقرير حول السلامة الرقمية في ليبيا

- "منهج تدريبي حول الأمن الرقمي وتطبيقه عبر "كورس الأمن الرقمي الاحترافي (Protect Yourself Pro) في العراق
- تحديث لوحة توثيق آمنة لأرشيف المساءلة في فلسطين
- طاولة مستديرة لتبنّي السياسات العامّة وحملة مجتمعية حول مكافحة الجريمة الإلكترونية في اليمن
- مجموعة أدوات حول الأمن الرقمي وحملة متعدّدة المنصّات لمكافحة المعلومات المضلّلة في تونس

في إطار التزام "سمكس" بالمساءلة والتعلّم المشترك، قدّم كلّ مستفيد تقارير سردية ومالية، بينما نفّذ فريق "سمكس" متابعة ميدانية منتظمة، وتدريبات مخصّصة، ومراجعات للوثائق. ويهدف ذلك إلى ضمان الامتثال وبناء القدرات في آنٍ معاً، لمساعدة المجموعات الجديدة أو غير الرسمية على التعامل مع علاقات التمويل بثقة وأمان.

من خلال الصندوقين، التزمت "سمكس" بقناعتها الجوهرية: أنّ الأشخاص الأقرب إلى المشكلة هم الأقدر على ابتكار الحلول. وفي عام 2025، ستُعلن العديد من هذه المشاريع عن نتائجها في تقارير عامّة، وفي جلسات ضمن فعالية "خبز ونت"، وفي منتدياتٍ إقليمية، في خطوةٍ تهدف إلى تحويل مراكز القوّة من المؤسّسات المركزية إلى الميدان، حيث يحدث التغيير الفعليّ.

كلمة ختامية

شكّل عام 2024، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، دليلاً على أنّ حقوق الإنسان في غرب آسيا وشمال أفريقيا لا تنفصل عن التكنولوجيا التي قد تُؤثّر فيها سلباً أو إيجاباً في الحياة اليومية. فقد مزّقت الحرب نسيج المنطقة، واستمرّ استهداف المدافعين/ات عن حقوق الإنسان وإسكاتهم/نّ وملاحقتهم/نّ، في حين تتجاهل شركات التكنولوجيا التحذيرات والمطالب التي ترفعها المجتمعات المُهمّشة والناطقة بالعربية. وفي عالمٍ بات أكثر ترابطاً بطريقةٍ غير مسبوقة، ما زلنا نؤمن بأنّ الإنترنت يمكن أن يكون في خدمة الناس. هذا العام، توحّد فريقنا حول رسالةٍ مشتركة: **الحقوق الرقمية جزء من حقوق الإنسان، ويجب الدفاع عنها.**

◀ **رصدنا أبرز منصّات التواصل الاجتماعي** وتحدّينا قراراتها المتحيّزة في الإشراف على المحتوى، والتي تنال من حرّية التعبير خصوصاً في ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، ممّا أجبرها على إعادة السماح باستخدام تعبيرات مثل "من النهر إلى البحر" و"شهيد"، وهي تعبيراتٌ متجذّرة في تاريخ التضامن مع فلسطين. كذلك، وقفنا إلى جانب عمّال "غوغل" عندما احتجّوا على استخدام خدمات الشركة في دعم الإبادة الجماعية.

◀ **أغنينا المحتوى العربي في مجال الحقوق الرقمية** عبر نشر 14 دراسة بحثية وسياساتية حول قضايا متقاطعة، ما رسّخ مكانة "سمكس" كمصدر مرجعي موثوق للباحثين/ات والأكاديميين/ات المهتمّين/ات بدراسة الحقوق الرقمية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

◀ عملنا على **بناء حركة للحقوق الرقمية وتعزيزها** انطلاقاً من الميدان، من خلال توطيد الشراكات واستقبال أعضاء جدد ضمن "تحالف الحقوق الرقمية في منطقة الشرق الأوسط"(MENA Alliance for Digital Rights)،سعياً إلى منظومة رقمية أكثر استقراراً وتعاوناً.

◀ **عبّرنا عن معارضتنا لحجب الإنترنت** في عددٍ من بلدان المنطقة من خلال حملة #KeepItOn(#لا_لقطع_الإنترنت)، بالتعاون مع "أكسس ناو"(Access Now)وشركائنا المحلّيين في سوريا والأردن والعراق.

◀ **استضفنا فعالية "خبز ونت 2025" بعنوان "الحقوق الرقمية في زمن الحرب"**، وهي مؤتمر إلكتروني رفع أصوات الناشطين/ات المدافعين/ات عن الحقوق الرقمية في مواجهة الرقابة والمراقبة وجرائم الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ولبنان. تناول الحدث 13 موضوعاً شاملاً وناقش تحدّيات الحقوق الرقمية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

◀ قَدَّمْنا الدعم لمستخدمي الإنترنت والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان الذين يتمّ إسكاتهم/ن من قبل منصّات التواصل الاجتماعي، كما وقفنا إلى جانب الشباب المستهدفين/ات بحملات الابتزاز الجنسي الإلكتروني لمجرّد تعبيرهم/نّ عن هويّاتهم/نّ الجنسية والحميمية على الإنترنت.

◀ **أنشأنا "مختبر التدقيق الجنائي الرقمي"(Digital Forensics Lab)** وطوّرنا بروتوكولاتنا الأمنية، واستحصلنا على أجهزة وبرامج متقدّمة سمحت لنا بالرصد والتحقيق في 10 حالات شملت برامج تجسّس وأنظمةً مُخترَقة وأنشطة رقمية مشبوهة أخرى.

◀ **استضفنا أربعة زملاء باحثين متميّزين** تناولوا قضايا محورية في مجال الحقوق الرقمية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، من بُنية الإنترنت في السودان، إلى التهديدات الرقمية وسبل الصمود لدى الناشطات اليمنيّات، مروراً بحرّية التعبير في لبنان وتجريم الخطاب المعارض على الإنترنت. وقد أغنى عملهم المعرفة الإقليمية بوجهات نظر جديدة متجذّرة في الواقع المحلّي، وشكّل سابقةً نموذجية للإصدارات المقبلة من برنامج الزمالة.

قدّمنا الدعم لـ 25 مشروعاً محلّياً في المنطقة لتمكينها من تصميم وتنفيذ مبادرات تُعزّز الحقوق الرقمية. ومن خلال برنامجي "مسارتك" و"صندوق الحقوق الرقمية"، قدّمنا تمويلاً يتجاوز 500 ألف دولار، ما ساهم في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب ودعم الابتكار المحلّي في منظومة الحقوق الرقمية.

وقفنا صفّاً واحداً كحركة في مواجهة العدوان الإسرائيلي على غزّة ولبنان، ووثّقْنا تأثيره على الوصول إلى الإنترنت وحقّ الناس في الحصول على المعلومات. كذلك، رصدنا وأبلغنا عن انحياز منصّات التواصل الاجتماعي التي أزالت محتوى موثوقاً نشره صحافيون فلسطينيون يعملون على الأرض.

شهد العام الماضي تحدّياتٍ كثيرة وعوامل خارجية أثّرت على برامجنا. ونتوقّع أن يكون العام 2025 عاماً صعباً أيضاً. ومع ذلك، كان العام 2024 عاماً مثمراً للحقوق الرقمية في المنطقة. فأبدى الداعمون الأسخياء اهتماماً متزايداً بهذه الحركة، سعياً إلى فهم كيفية تأثير التكنولوجيا على حقوق الإنسان وكيفية تقاطع الحقوق الرقمية مع كلّ جانب من جوانب حياتنا. لقد تمثّل أكبر إسهامٍ لنا في هذه الحركة في مشاركتنا الفاعلة إلى جانب شركائنا وأصدقائنا والتقنيّين والمستفيدين من منحنا، والأهمّ فريقنا الملتزم، من أجل المساءلة المؤسّسية، وحماية الخصوصية، والدفاع عن حرّية التعبير عبر الإنترنت.

تذكّرنا هذه الجهود المشتركة بأنّ العمل الجماعي هو سلاحُنا الأقوى. وإذ نتطلّع إلى المستقبل، نؤكّد مجدّداً عزمَنا على حماية الحقوق الرقمية، وإعلاء الأصوات المُهمّشة، وضمان أن تبقى التكنولوجيا في خدمة الناس.

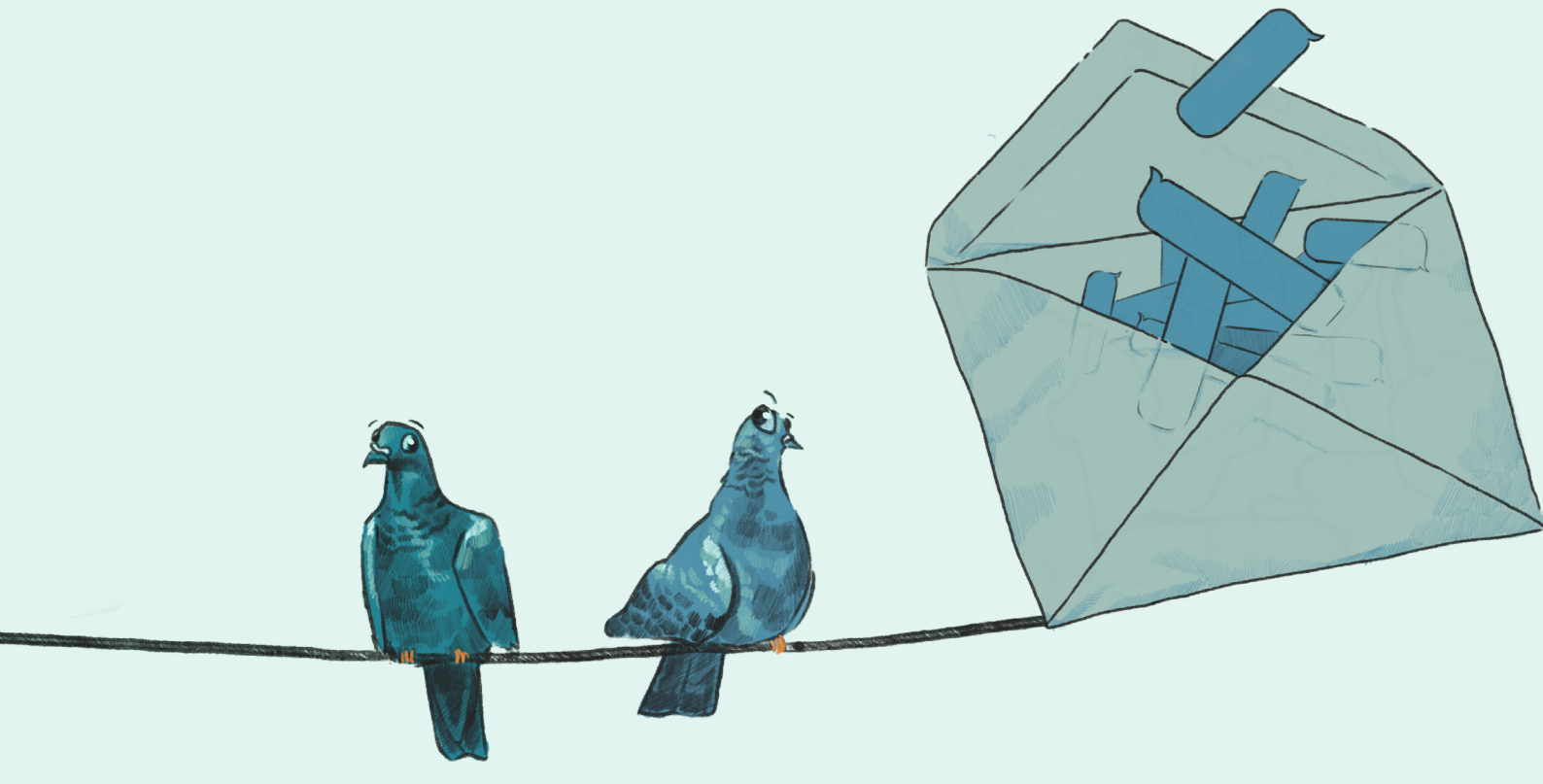

SMEX